

«الإخوان» وسياسة تدمير الجيوش



عاد الرئيس السلالة من مقر إقامته الجبرية في مصر، ومازال يحدهو الأمل في بناء جيش وطني قوي، وتبعاً لذلك ذهب إلى لملمة أصول الجيش الممزقة، وأعاد تشكيلها من جديد، وبدأ يغرس

في الجيش الروح المعنوية العالية، وروح الحماس التي لم تكن مرتفعة، وتقوية ولأنه المهزوز الذي أصبح غير مضمون، جراء ما حدث له من هزات مادية ومعنوية، وأرسل وفداً كبيراً إلى موسكو لغرض الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية مباشرة، وقد وصلت في تلك الفترة بعثة عسكرية سوفيتية إلى اليمن لتقدير المتطلبات ورسم الخطط العسكرية لتطوير الجيش الجمهوري، إلا أن خصومه عاجلوه بالانقلاب في خمسة نوفمبر ١٩٦٧م الذي غادر فيه الرئيس السلالة ومنتصبه دون رجعة، ليصبح كل ذلك ثمن حبه لجيشه الجمهوري، وشعبه ووطنه، وخالصه لثورة بلاده في تحقيق أهدافها السامية.



أحمد الأهدل

المتحدة من عام ١٩٨٠م. حتى عام ١٩٩٠م. والقيادة السياسية تمارس حالة من الترفيع الممل، في الولاء والبناء الأولي للجيش، والشيء الذي لم ينتبه له أحد من أبناء الشعب اليمني، هو أن تلك الجبهات - الوطنية والقومية - التي كان يصعب منها الإخوان المسلمون، في تلك الفترة، أصبح عناصرها بعدل الحوار في تيار الأخوان، فالعناصر التي حاورها المتمرد/محسن أصبحت اليوم في الفرقة، والعناصر التي حاورها محمد اسماعيل الحاج، أصبحت في الفرقة، والعناصر التي حاورها اليوم اليدومي، أصبحت في الأمن السياسي، والمؤكد الذي نجزم به هنا هو أن عناصر القاعدة بعد الحوار ستصبح في صفوف حزب الاصلاح، وقادم الأيام سيخبرنا بذلك..

١- استقدام عناصر الجهاد، من أفغانستان لتنفيذ الإغتيالات والتفجيرات المفترجة، بحجة جهاد الاشتراكية في عدن. كل هذه الأسباب ساعدت كثيراً، على نزع الثقة في شريكى الوحدة اليمينية، بل وجعلت المؤتمر في موقف حرج، تفقد بسببه الثقة.

الجيش في ظل الوحدة اليمينية:

لقد استطاع الرئيس/ علي عبدالله صالح، بتحقيق الوحدة، أن يقفز بالجيش بعد عشر سنوات من الركود والجمود، إلى أعلى درجات التعبئة الاستراتيجية العسكرية العالية، في لحظة واحدة، يعجز الكثير من قادة الجيوش في الدول النامية، تحقيق ذلك وتتلك الصورة والسرعة، وبالمقابل فإذا كانت البيئة الجغرافية، تتقاتل مع أصحائها فإن الجيش اليميني، في ظل الوحدة، أصبح - ليس من أقوى الجيوش فحسب - وإنما من أهم وأخطر الجيوش في العالم، كونه يتموضع خلف بحرين هامين (العربي والأحمر)، وتتجه أو تشترف دفاعاته البرية والبحرية والجوية على أهم مضيق في روابط البحار، وأسباب التجارة العالمية، ويملك الكثير من الجزر التي تساعده على الكروالفر، في خوض أي معركة بحرية أو ربحية مطلقة، وتكتيكات عسكرية مفتوحة، ويرتزخ من الخلف إلى أهم وأخطر مخزون نفطي، في دول الجزيرة والخليج، التي تشكل بحكم الضرورة العسكرية، بالنسبة للجيش اليميني، دفاعات خلفية، للحفاظ على مصالحها الإقليمية والتجارية ولوعرف على الشعب اليميني قيمة وعظمة جيش الوحدة اليمينية فلربما وضعوا الرئيس/ صالح في قصر من زجاج، وآنحوته له تماثلاً يشد الناس إليه رجالهم من كل فج عميق، ولوعرف أبناء الشعب اليميني، قيمة ومكانة جيش الوحدة على المستوى الإقليمي والدولي، لقدوه بأنفسهم وأرواحهم، وحموه بسناتهم وأسنانهم، ولكن بسبب فصل الجيش عن الاعلام، استطاع العدو



وريمة وعظمة، وغيرها من المناطق اليمينية، دمرت تلك الجبهات القوات المسلحة والأمن، وأزهقت ميزانتيه الدولة، في معالجة ومكافحة الإرهاب والتخريب، الذي انعكس بكل سلبياته وأضراره الفادحة على الجيش، وجعلته يعاني من حالات الجمود والركود، بل وحرمة من التدريب والتأهيل، على مدار السنوات العشر

الداخلي أن ينفذ إلى مبتغاه، ويسعى في تدمير جيش الوحدة بالطرق التي كان يراها مناسبة له في التدمير والتمزيق، نسوق إليك في هذه العجالة أهمها:

١- الإيحاء إلى الحزب الاشتراكي وتشكيكه في شريكه السياسي حزب المؤتمر، وبطرق سياسية ساهمت كثيراً في تشكيك الحزب

> العنوان يوحي بأن المواطنة تعني الوحدة، والتشويات تعني التعددية، والحقيقة ان المواطنة هنا

تعني أساس الحق السياسي في الوطن لكل مواطنيه في الحكم والثروة، والتشويات تعني الفرقة والتشتت والتناذر والتطاحن والاحتتال، وهي معارضة للتوحيد وللنظام وللحق، وخلال السنوات الماضية لم تكتمل شروط انبثاق المواطنة الكاملة في بلادنا، ويعود السبب في ذلك الى التحالف الذي كان قائماً بين القبيلة والدولة، هذا التحالف أدى الى اخضاع المواطن لقمع مركب أحدهما سياسي مارسته السلطة والأخر اجتماعي مارسه مشائخ القبائل.



د. عادل الشجاع

المواطنة والتشويات القبلية والمذهبية

اسلامية شورية وليس مدنية ويجب ان نطلق دولة اسلامية فلنسنا كفاراً.

وفي صحيفة «الاولى» رد الرزندانى على محمد عبد الملك المتوكل وقال: مفهوم الدولة المدنية غربي وافد على البلدان العربية والاسلامية لعلمنة مجتمعاتها وازاحة النموذج الاسلامي في السياسة والحكم، واطاف: ان للدولة المدنية ثلاثة اركان من بينها ركنان لا يختلف مسلمان انهما يتناقضان مع نصوص الشريعة الاسلامية.

الاول: ان الدولة المدنية تعطي للشعب الحق في التشريع من خلال ممثليه في المجلس النيابي من تشريعات على أسس مدنية ورفض الخضوع لأي سلطة من خارج المجلس النيابي حتى لو كانت صادرة عن الله سبحانه وتعالى.

الثاني: ان الدولة المدنية تتناقض مع نصوص الشريعة الاسلامية لان فيها مساواة مطلقة بين مواطني الدولة.

وهو يرفض مبدأ المساواة بين المواطنين ويرفض ان تكون السلطة التشريعية مستقلة لاتخضع لأي سلطة خارجية، ويرفض الدولة المدنية لأنها وافد اوروبي، وهذا يعني ان الرزندانى يعطي نفسه مشروعية الحديث باسم الله مع العلم ان شؤون السياسة والحكم هما شأن دينوي وليس ديني، انه شأن يقره الناس وفقاً لمصالحهم، وهو يرفض الدولة المدنية لأنها تفر المساواة بين الناس، وعنده ان الاسلام يحرم المساواة بين مواطني الدولة، لا مساواة في الحقوق بل تمييز على اساس الدين والجنس.

أما ما يتعلق بالقبيلة والمدنية

لكي تترسخ الدولة المدنية وتتجدد في المجتمع فهي بحاجة الى ان تؤسس وجودها على البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذه البنى تأثرت في بلادنا بالوجود القبلي الواسع والممتد فيها، فالقبيلة موجودة على المستوى السياسي فهي تحكم بالمشهد السياسي وهي تتحكم بالمشهد الاقتصادي، فهي تملك الشركات والبنوك والاستثمارات المختلفة، فالولاء القبلي المحقق لقوة شيوخ القبيلة وخبثتها، استخدم في الممارسة السياسية لدعم جناح سياسي ضد الآخر.

اليمن بلد قبلي بامتياز، وفي الوقت نفسه شهد المحاولة المبكرة في المنطقة لاحتضان التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية.

وتوقفت القبيلة مثلث بشيوخها ضد القيم الحديثة بل وكان لهم شأن في افساد الممارسة الديمقراطية في بلادنا، لم تستطع الدولة بسط نفوذها على كامل التراب الوطني بسبب هيمنة القبيلة والقيام بدور الدولة نفسها.

وسبب ذلك يعود الى ان الدولة ظهرت بعد ثورة سبتمبر مصحوبة بتصور سياسي مؤسسي، ومرتفعة مع ضعف الوعي السياسي لدى القوى السياسية والاجتماعية، وكانت ناتجا لعصور مظلمة يصل امتدادها الى ألف سنة تقريباً، والدولة اليمينية هي دولة تستند فيها الخبرة الحاكمة بالسلطة والبلاد والعباد وتغليب مصالح فئات معينة على المصلحة القومية والمشاركة للناس جميعاً، اضافة الى القصور في التنمية الوطنية والقصور الاداري في التعامل مع الموارد والطاقات، فالدولة لم تتبين آليات الادارة الحديثة ولاحسا اصلاحيًا وطنياً ولم تفتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني في تعمل بحرية، وبدلاً من ذلك قمتح الباب أمام العصبية التقليدية لأن تتمركز في جسد الدولة وان تمارس اعادة انتاج مستمر لثقافتها وتكتلاتها القديمة.

القبيلة في اليمن هي مكون جذري عميق في الثقافة الاجتماعية، وهي تستبين الهوية وتتجه نحوها الولاءات.. ويرى خلدون النقيب ان ما يجعل القبيلة مقبولة ومرغوبة فيها، انها بسيطة بادائية وعميقة متفرسة في اعماق اعماق الوجدان الانسانية، لاغراسا لايمكن معه اخذها او تفكيكها الى عملاقات ايسبسا، ولذلك يصفا غير تترز بالولاءات او الانتماءات الوشائحية فعدنما يتعرض المجتمع لأزمة طاحنة او خطر داهم يعود الى هذه الانتماءات والولاءات الوشائحية التي يجذب فيها الافراد الامان والطمأنينة او نستعملها كأدوات لتحقيق المصالح وكسب المنافع.

تعتبر العصبية فكرة مركزية في القبيلة، وهي ناتجة عن الالتحام بين الافراد عبر النسب والقراية وتتجسد هذه الفكرة في قيم المناصرة والمغالبة والتضامن.

والقبيلة تشكل خطراً حقيقياً على الدولة المدنية لأنها تتقاطع مع العالم السياسي الحديث، لأنها تتداخل مع هذا العالم بشكل عصب وحتشيدي وغير منضبط فكرياً ما يولد نتائج فادحة على المستوى السياسي والاجتماعي.

وقد كان للعقل الجمعي شأن في عدم انضاج عملية التحديث السياسي في البحث الحديث فهو بلد مؤلف من قبائل، كل قبيلة لها ذاكرة اجتماعية مختلفة عن الأخرى، لذلك لم تحصل عملية بناء الهوية الوطنية في اليمن الحديث على دعم شعبي ذي زخم، يمكنها من التأثير وتجاوز هذه الهويات التقليدية، فتوزع بين اليمن ومواطنوها بين قوى متنوعة تتحزم كل واحدة منها برباط قبيلتها السياسية، هذا الترابط بين الجماعات التقليدية ولد معارضة لمفهوم الدولة الحديثة.. إن القبيلة أحد المعوقات امام بناء الدولة المدنية، فالقبيلة مازالت تقوم على الحمة والحدود المرسومة بين القبائل، واليمن كان لديه فرصة لبناء الدولة في عام ١٩٩٠م لكن تحكم القبيلة رجال الدين الذين تعاطفوا بحكمهم بمرور الوقت أدى الى ضعف هذه الدولة.

إن تاريخ اليمن لم يكن إلا تاريخاً للقبائل ومشائخها وهذا ما يؤكد تاريخ اليمن الحديث والادوار السياسية التي لعبتها القبائل، وأثرت في العملية السياسية ونضجها.

ومن الواضح ان المثقفين والاحزاب اليسارية والقومية قد تحالفت مع مشائخ القبائل ورجال الدين خلال الأزمة السياسية ولم ينفكا بعد من هذا التحالف.. والسؤال الذي يطرح نفسه: في ظل هذه التحالفات، هل نحن امام الدولة المدنية، أم امام دولة القبيلة؟!

يعتقد ماكس فيبر ان ولادة الدولة تشكل نهاية الوراثة، أي ان ولادة الدولة نهاية للتنظيمات القبلية.

ولكي تكون العلاقة طبيعية بين الدولة والمجتمع لابد من الازتكاز على نقاط مفصلية ثلاث:

النقطة الأولى: الحرية:

فالحرية تشكل استغلال المجتمع وتجعله قادراً على تشكيل المجال العام ومطلب المواطنة الكاملة.

والحرية تحتاج الى اطار دستوري، يقرها نصاً ويصون احترامها تطبيقاً.

فنحن نعلم ان الدساتير التي وضعت في السنوات الماضية لم تحظ بقدر معقول من المشاركة، كما ان ارادة المجتمع لم تكن حرة في المناقشة والتداول، ونحن نعلم ان الدولة المدنية تقوم على اللامركزية والفصل بين السلطات حتى لا تتعرض الحريات المتضمنة في الدستور للاغصاب اذا ما تغولت السلطة التنفيذية.

النقطة الثانية: العدالة الاجتماعية:

بما ان الحرية لاتعني فقط قدرة الناس على ممارسة اختياراتهم في مجالات الشأن السياسي فإنها تمتد بالضرورة الى مدى حقيقتهم في اكتساب امكانات العيش الكريم في التعليم والشغل والصحة والسكن، فالدولة المدنية هي التي تخلق علاقة متوازنة بين السياسي والاجتماعي وتجعل المواطنة الكاملة مبدأ في الثقافة السياسية للمجتمع.

النقطة الثالثة: الاستقلال الوطني:

حينما تتوفر الحرية والعدالة يستطيع الشعب ان يصد الاختراق الخارجي ويحمي التراب الوطني، وحينما غابت الدولة وغابت معها الديمقراطية شعرت بعض القوى السياسية والاجتماعية بالعودة بمدتها للخارج مما ساعد على استيلاء مسوغات الاجهاز على المجتمع وشل قدرات مكوناته في الدفاع عن قيم الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

ولايمكن الحديث عن المواطنة المتساوية مالم تعدد الممتلكات والحقوق لأصحابها والتوزيع العادل للثروات الوطنية بين مكوناته الوحدوية اليميني، يجب ان يشعر المواطن بأنه وماله ودمه وبعرضه محترم وفقاً للقانون، والمواطنة المتساوية تعني المضي في طريق بناء دولة المواطنة وليس دولة المحاصصة والتمييز القبلي او المناطقي، دولة المواطنة تعني توزيع الثروات الوطنية بعدالة بين اليمينيين جميعاً فالجميع شركاء في كل شبر من ارض اليمن، وهذا لن يتحقق الا في ظل الدولة المدنية وليس الدينية، فهماز عمدت الجماعات او الاحزاب الاسلامية انها تريد دولة مدنية إلا انها تظل متدخل في شؤون الدولة بل وتظل مهيمنة عليها.. وقد ذهب راشد الغنوشي - رئيس حزب النهضة الاسلامي بتونس- الى أنه عبر تاريخ الاسلام تبلورت مؤسسات واحدة سياسية هي الدولة، وأخرى دينية يقوم عليها العلماء وتهتم بأمر تغيير النصوص والإفتاء والتعليم والوقف وما الى ذلك، والاستاذ راشد الغنوشي يقصد قيام مؤسسة دينية في الدولة الديمقراطية الى جانب الدولة كمصدر للسلطة فيما يتعلق بأمر تفسير النصوص والافتاء والتعليم والوقف وما الى ذلك تارة ما لاتراه من اختصاصها الى المؤسسة السياسية التي هي الدولة باعتبارها هي نظام الحكم الديمقراطية مؤسسة دينية عن الإرادة الشعبية وتقف على مسافة واحدة من كل مواطنيها، وهذا الوضع هو

أقرب الى الحكمية الدينية وتكرس وصاية علماء الدين على الشعب، وهذا تطبيقه الحال يتعارض مع المبدأ الجوهري الذي يميز نظم الحكم الديمقراطية، وهو مبدأ كون الشعب مصدر السلطات، الحركات الاسلامية تقوم على الطاعة للأمرء، وترفض تعدد الآراء فيها وتعدد الاتجاهات، فالالتزام مقدم على الرأي، كما انها ترفض الحوار مع التيارات الأخرى، تنتهي التعددية عند هذه الحركات الى احادية الطرف على كل المستويات والرأي الواحد في كل القضايا.

ولذلك فإن الدولة المدنية تختلف عن الدولة الدينية كون الاولى تعتبر الحقيقة نسبية انسانية تتغير بتغير وجهات النظر، وتتعدد بتعدد المصالح، أما الدولة الدينية فتقوم على الرأي الواحد والمذهب الواحد، وتعتبر التعددية عند الدولة الدينية اجتهدات داخل المعيار الواحد فهما وتطبيقاً، فهي تعددية تبدأ بالتسليم بالمعيار الواحد مثل العدل، والعمل الصالح، والعدالة الاجتماعية، والحرية والشرورى.

ان الذي يخشى من التعددية هو من يريد التسلط على رقاب الناس، فيجتكر الرأي ويقيده السلوك، ويتمسح بالشرعية ويتذرع بالحفاظ على الوحدة، تلك الوحدة الفارغة بلا مضمون.

والجماعات الاسلامية ترفض الدولة المدنية لعدة أسباب منها:

١- انهم يزعمون ان الدولة المدنية تدعو للمساواة بين المسلمين وغيرهم في بلدان الاسلام.

٢- ان الوحدة من وجهة نظرهم تقوم على الولاء القومي والوطني وليس على الاسلام.

٣- ان الدولة المدنية تدعو الى ولاية الكافر على المسلم، الولاية العظمى أي الرئاسة، وولاية القضاء والجيش بحجة المساواة في الوطن.

٤- انكار نصوص الشريعة الاسلامية التي فرقت بين الرجل والمرأة في كثير من الاحكام بالدعوة للمساواة بينهما من غير فرق.

٥- منع اجراء احكام الردة على من يستحقها شرعاً، فمن مساوى المواطنة اباحة الردة.

الدولة الدينية تقوم على مفهوم الحكم بالحق الالهي المطلق، ويزعم الحكام انهم يحكمون نيابة عن الله، وانهم مفوضون منه.

وقد ذهب الرزندانى الى ان الشعب يختار حكامه ولكن ليس حكم الشعب للشعب وانما حكم الشعب بحكم الله، وهذا يعني غير معترف بالدولة المدنية، وقال: تريد دولة

فياموت زر إن الحياة ذميمة،
فماكنت أحسب أن يعتد بي عمري
يوماً إلى دولة الأوباش والسفل.